مدير الملتقى:

أ.د/ إقلولي محد

المقرر العام للملتقى:

أ.د/ معاشو عمار.

رئيس اللجنة العلمية:

أ.د/ كايس شريف.

المنسقة العلمية للملتقى:

أ.د/ إرزيل الكاهنة.

رئيسة الملتقى:

د. أيت وازو زاينة.

رئيس اللجنة التنظيمية:

زقان نبيل.

جامعة مولود معمري تيزي وزو كالية الحقوق والعلوم السياسية



قسم المقوق



تنظم بالتعاون مع مخبر القانون والتكنولوجيات الجديدة

<u>ملتقى حول:</u>

«النظام الاقتصادي الجزائري على ضوء الإصلاح الدستوري لسنة 2016»

يومى 02 و 03 ماي 2018

بقاعة المحاضرات

بجامعة مولود معمري، بتيزي وزو.

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ/د-تيسة محد

- 21- د.مباركي علي، أستاذ محاضر أ، جامعة تيزي وزو.
- 22 د. حسين فريدة، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو
- 23 د. فتحي وردية، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو
- 24 د. شيخ ناجية، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو
- 25 د.جلال مسعد، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو.
- 26 د.حمادوش أنيسة، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وز
- 27 د. حسين نوارة، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو
- 28 د.كسال سامية، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو
- 29- د. حمليل نوارة، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو
- 30- د. تدریست کریمة، أستاذة محاضرة أ، جامعة تیزي وزو.
 - 31 د.اومعيوف مجد، أستاذ محاضر أ، جامعة تيزي وزو.
 - 32- د. قبايلي الطيب. أستاذ محاضر أ، جامعة بجاية.
- 33 د. حساین سامیة، أستاذة محاضرة أ، جامعة بومرداس.
- 34- د. قريمس عبد الحق، أستاذ محاضر أ، جامعة جيجل.
 - 35- د.حمودي ناصر، أستاذ محاضر أ، جامعة البوبرة.
- 36 د. حاحة عبد العالى، أستاذ محاضر أ، جامعة بسكرة.
 - 37- د. زعبي عمار. أستاذ محاضر أ، جامعة الوادي.
 - 38 سعداوي مجد، أستاذ محاضر أ، جامعة بشار.
- 39- فنينخ عبد القادر، أستاذ محاضر أ، جامعة مستغانم.

رئيس اللجنة العلمية:

أ/د. كايس شريف.

أعضاء اللجنة العلمية:

- 1- أ.د.إڤلولي محجد، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
- 2- أ.د.معاشو عمار أستاذ، جامعة تيزي وزو.
- 3- أ.د.كايس شريف، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
 - 4- أ.د.زوايمية رشيد، أستاذ، جامعة بجاية.
- 5- أ.د.كتو محجد شريف، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
 - 6- أ.د.يسعد حورية، أستاذ ، جامعة تيزي وزو
- 7- أ.د. أولد رابح صافية، أستاذ، جامعة تيزي وزو
- 8- أ.د. سعيداني ججيقة، أستاذ، جامعة تيزي وزو
 - 9- أ.د.خلفان كريم. أستاذ. جامعة تيزي وزو.
 - 10- أ.د تاجر محد، أستاذ. جامعة تيزي وزو.
- 11- أ.د. معاشو فطة، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
- 12- أ.د. إرزيل الكاهنة، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
- 13- أ.د. صبايحي ربيعة، أستاذ ، جامعة تيزي وزو
- 14- د.أمازوز لطيفة، أستاذة محاضرة أ، جامعة تيزي وزو.
- 15- د. زايدي حميد، أستاذ محاضر ب، جامعة تيزي وزو.
- 16- د.نسير رفيق ، أستاذ محاضر ب، جامعة تيزي وزو.
- 17- د. زرورو ناصر، أستاذ محاضر ب، جامعة تيزي وزو.
 - 18- أد. بلحيمر عمار. أستاذ، جامعة الجزائر.
 - 19- أ.د.بن حملة سامي. أستاذ. جامعة قسسنطينة.
 - 20 أ.د.زرارة الواسعة. أستاذ. جامعة ب، جامعة بانتة.

<u>إشكـــاليـة الملتقى:</u>

تقتضي السياسة الرشيدة للاقتصاد الوطني وجود آليات تنظيمية و رقابية محكمة و فعلية ، تعتمد على منطق المشروعية ، المهنية و التخصص في التسيير و التنظيم مع تثمين مبادئ النزاهة و الشفافية، كل ذلك في ظل إحترام قواعد المنافسة الحرة العقلانية التي تتلاءم مع المحيط الاقتصادي الوطني مع إحترام حقوق المستهلك .

إلا أن القطاع الاقتصادي عرف تجاوزات خطيرة تولدت عنها افات اقتصادية كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني؛ فعدم احترام التنظيم المعمول به المتعلق بالأنشطة الاقتصادية في شتى القطاعات، إلى جانب عدم وجود رقابة فعلية و فعالة إما لضعف المؤسسسات المنوطة بالرقابة أو إما لغياب ثقافة إستهلاك حقيقية تساهم في دعمها، كلها عوامل أدت إلى المساس و التأثير في سياسة الحوكمة الإقتصادية في الجزائر.

فمنذ تحرير الاقتصاد في الثمانينات ظهرت العديد من االأزمات الاقتصادية الناتجة عن سوء تسيير المؤسسات، تبديد الأموال العمومية، جرائم الفساد و الرشوة، تفشي جرائم التهرب الضريبي، و تهريب رؤوس الأموال إلى غيرها من الجرائم و التجاوزات الماسة بالاقتصاد الوطني، أضف إلى ذلك توسع السوق الموازية. ولمواجهة ذلك، سعت السلطات العمومية إلى وضع أطر و حواجز مؤسساتية و تنظيمية ، من شأنها تكريس اليات ناجعة لتقويم السياسة الاقتصادية في ظل اطار قانوني ملائم و مناسب لمتطلبات البيئة الاقتصادية الوطنية. و يعتبر الإصلاح الدستوري لسنة 2016 من خلال نص المادة 43 منه منعرجا لهذه الإصلاحات.إذ أن المشرع أرسى قاعدة دستورية للسياسة و الضبط الإقتصاديين الوطنيين، مؤكدا الدور الرئيسي الذي ستلعبه الدولة لأحل ذلك.

اللجنة التنظيمية:

رئيس اللجنة التنظيمية: زقان نبيل. أعضاء اللحنة التنظيمية:

- 1- د.مختور دلیلة. أستاذة محاضرة ب، جامعة تیزي وزو.
- 2- د. حابت امال. أستاذة محاضرة ب، جامعة تيزي وزو.
- 3- د. بن نعمان فتيحة. أستاذة محاضرة ب، جامعة تيزي وزو.
 - 4- د. العيد سعدية، أستاذة محاضرة ب، جامعة تيزي وزو.
- 5- . براهیمی سفیان. أستاذة محاضرة ب، جامعة تیزی وزو.
 - 6- محالبي مراد.أستاذ مساعد أ، جامعة تيزي وزو
 - 7- دحماني فريدة. أستاذة مساعدة أجامعة تيزي وزو.
 - 8- حامل صليحة. أستاذة مساعدة أ جامعة تيزي وزو.
 - 9- قاضى فريدة. طالبة في الدكتوراه، جامعة تيزي وزو.
 - 10- حمودي فريدة، طالبة في الدكتوراه، جامعة تيزي وزو.
 - 11- نسير فريزة. طالبة في الدكتوراه، جامعة تيزي وزو.
- 12- مصطفاوي سميرة، طالبة في الدكتوراه، جامعة تيزي وزو.
 - 13- قاسمي نصيرة، طالبة في الدكتوراه، جامعة تيزي وزو.

اللجنة التقنية لليوم الدراسي:

- 1- نعار شابحة.
- 2- مزار*ي* كريمة
- 3- إدرنموش نبيل

-تقييم اليات رقابة النشاط الاقتصادي و البحث عن انجع السبل لتفعيلها من حيث الهيئات و الوسائل.

-ابراز مركز العون الإقتصادي في ظل المستجدات الجديدة للنظام الاقتصادي الوطني.

-البحث سبل ترشيد الحوكمة الاقتصادية بشكل يحقق التوازن بين المصلحة الاقتصادية للعون الاقتصادي و المصلحة الاقتصادي في الدولة.

شروط المشاركة

- 1. أن يتسم البحث بالتأصيل والحداثة، وألا يكون مستقلا من مؤلف، أو مداخلة أو بحث سابق.
- 2. ألا يكون المقال المشارك به منشورا، أو تم الاشتراك به في ملتقى أو يوم دراسي سابق.
 - 3. أن ينصب البحث في أحد محاور الملتقى.
 - 4. تقبل المداخلات في اللغتين العربية أو الفرنسية.
 - 5. تحرر المقالات بطريقة علمية ومنهجية أكاديمية.
 - 6. ألا تتعدى المداخلة 20 صفحة.ألا يتعدى الملخص 15 سطرا.

مواعيد هامية.

- 1- آخر أجل لاستقبال الملخصات: 12 مارس 2018.
- 2- تاريخ الرد على طلبات المشاركة المقبولة: 15 مارس 2018
 - 3- آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة: 15 أفريل 2018
 - 4- أرقام الهاتف للاتصال:

من هذا المنطلق، تثار من خلال هذا الملتقى إشكائية مدى فعائية هذا الإصلاح الدستوري و أثره على ترشيد السياسة الاقتصادية و مستقبل المتعاملين الإقتصاديين ، في ظل بيئة قتصادية تتسم بعدم ملاءمتها لمعايير الإقتصاد الحر المنظم، و في مواجهة تراكم الأزمات المالية و الإقتصادية و عدم تحسن مناخ الأعمال الوطني و الأجنبي، أمام مستجدات إقتصادية وطنية ودولية.

محاور الملتقى:

1-سياسة الحوكمة و الضبط الإقتصاديين على ضوء التعديل الدستوري ل 2016.

- 2- المنافسة و حماية المستهلك.
- 3- الإستثمار ، النشاط المالي و المصرفي و التجارة الخارجية.
 - 4-رقابة النشاط الاقتصادي.
- 5- متطلبات تحسين مناخ الأعمال و تشجيع المؤسسات الاقتصادية.

أهداف الملتقى:

-تسليط الضوء على التوجهات الجديدة لسياسة الضبط الاقتصادي، و الحوكمة الاقتصادية.

-تقييم بيئة المؤسسة الإقتصادية في الجزائر و الكشف عن أهم الوسائل التي من شأنها تفعيل دور هذه المؤسسة في مختلف المجالات الإقتصادية كالاستثمار ،النشاط المالي و المصرفي لتجارة الخارجية.

0559265638 0561335691 026215122 البريد الالكتروني:

zainadroit74@gmail.com aitouzzouzaina@yhoo.fr